

مجلس مندوبي
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
٨ ديسمبر ٢٠١٩

اعتماد رسالة من الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة

مشروع قرار أولي
وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي للجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
واللجنة الدولية للصليب الأحمر
بالتشاور مع الجمعيات الوطنية

جنيف في سبتمبر ٢٠١٩

مشروع قرار أولي

اعتماد رسالة من الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة

إن مجلس المندوبين،

- ١- إذ يذكّر بالقرارات السابقة ويعيد تأكيدها بخصوص المواضيع المتعلقة بالهجرة التي اعتمدها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (بما في ذلك القرار ٢١ للمؤتمر الدولي الرابع والعشرين، مانيتا، ١٩٨١؛ والقرار ١٧ للمؤتمر الدولي الخامس والعشرين، جنيف، ١٩٨٦؛ والقرار ٤، للمؤتمر الدولي السادس والعشرين، جنيف، ١٩٩٥؛ والقرار ١، المرفق، إعلان "معا من أجل الإنسانية"، للمؤتمر الدولي الثلاثين، جنيف في ٢٠٠٧؛ والقرار ٣ للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، جنيف عام ٢٠١١) والقرارات التي اعتمدها مجلس المندوبين (بما في ذلك القرار ٩، بودابست، ١٩٩١؛ والقرار ٧، برمنغهام، ١٩٩٣؛ والقرار ٤، جنيف ٢٠٠١؛ والقرار ١٠ جنيف ٢٠٠٣؛ والقرار ٥، جنيف ٢٠٠٧؛ والقرار ٤، نيروبي ٢٠٠٩؛ وبشكل خاص "نداء الحركة بالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين" المعتمد في القرار ٣ في أنطاليا، ٢٠١٧)؛
- ٢- وإن يذكّر بسياسة الهجرة التي اعتمدها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) في ٢٠٠٩ (التي رحبت بها الحركة بأسرها أيضا في القرار ٤ الذي اعتمدته مجلس المندوبين في نيروبي سنة ٢٠٠٩) واستراتيجية الاتحاد الدولي العالمية بشأن الهجرة ٢٠١٨-٢٠٢٢؛
- ٣- يعتمد "رسالة الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة"؛
- ٤- يبحث كل مكونات الحركة إلى توجيه انتباه الدول وأصحاب المصلحة المعنيين إلى هذه الرسالة.

رسالة الحركة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة

نحن، ممثلو الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من أكثر من ١٩٠ بلدا، اجتمعنا لاعتماد ونشر هذه الرسالة إلى الدول بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة.

إننا منظمات إنسانية محايدة، وبصفتنا هذه، لا نسعى إلى تشجيع أو تثبيط أو منع الهجرة. ونعترف أيضا بأن إدارة شؤون الهجرة تطرح صعوبات بالغة للدول في أجزاء عديدة من العالم. غير إن مخاوفنا تتزايد إزاء تشدد القوانين والسياسات والمواقف في بعض البلدان وما له من آثار خطيرة على سلامة ورفاه المهاجرين الضعفاء الحال واللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية.

يتمتع المهاجرون كافة، بمن فيهم المهاجرون غير النظاميين، بحقوق الإنسان التي تشمل الحق في الحياة والحرية والأمن. ويجب حمايتهم من التعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التعسفي والترحيل، وتهديد حياتهم. ويجب أن تتاح لهم نظم العدالة وأن يحصلوا على الخدمات الأساسية. إلا أن ما نشاهده في بعض البلدان هو حرمانهم من هذه الحقوق.

كما يقضي القانون الدولي بتوفير حماية خاصة لبعض فئات الأشخاص، كاللاجئين وملتجس اللجوء والأشخاص بدون جنسية. وبقلتنا قصور بعض الدول في الوفاء بمسؤولياتها في توفير هذه الحماية، وهو أمر يمكن أن يؤدي إلى تهديد حياة الأشخاص المعنيين.

وفي سنة ٢٠١٧، وجهنا "نداء الحركة بالعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين" حيث حددنا الخطوات التي نعتقد أن على الدول أن تتخذها لحماية المهاجرين من الأذى. ونادينا بإيلاء اهتمام خاص لأضعف المهاجرين حالا، مثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمفصولين عنهم، ولضمان حصولهم على الخدمات الأساسية بصرف النظر عن وضعهم القانوني. كما نادينا الدول إلى عدم تطبيق إجراءات احتجاز المهاجرين إلا كحل أخير، واعتبار الحرية وبدائل الاحتجاز دائما كحل أول، والتعهد بوضع حد لاحتجاز الأطفال وفصل العوائل لأسباب تتعلق بشؤون الهجرة. وللأسف، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى تطبيق كل هذه الخطوات.

وفي سنة ٢٠١١، اعتمدت الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ التي حضرت المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بالإجماع قراراً يطلب أن يُضمن للجمعيات الوطنية "التمتع بإمكانية الوصول الفعلي والأمن إلى جميع المهاجرين دون تمييز، وبغض النظر عن وضعهم القانوني". وندعو الدول إلى الوفاء بهذا الالتزام ومساعدتنا على أداء مهمتنا الإنسانية واحترام عدم تمييزنا واستقلالنا وحيادنا، بما في ذلك في مجال إدارة شؤون الهجرة. كما ندعو الدول إلى ضمان عدم اعتبار المساعدة الإنسانية البحتة وغير المتحيزة أمراً غير قانوني في أي حال من الأحوال.

وقد شجّعنا إيماناً بتشجيع اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين اللذين يتضمنان التزامات حاسمة بتلبية الحاجة إلى الحماية والمساعدة. ونعتقد أن من شأن هذه الالتزامات أن تُحسن الأمور بشكل ملموس إذا ما تم الوفاء بها.

إن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في الميدان الإنساني، ملتزمة بمساعدة الدول على ضمان تلبية احتياجات المهاجرين واحتياجات الأشخاص المستضعفين في المجتمعات المضيفة. وفيما تتفاوت مجالات قوتنا، يظل بوسعنا أن نقدم مساعدتنا بعدة طرق، كتقديم الإغاثة العاجلة والخدمات الصحية الأساسية ومساعدة السلطات المحلية على تشجيع تدابير الإدماج الاجتماعي والوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في القانون الدولي.

نحن نسعى إلى تعزيز تعاوننا مع الدول في جو من الثقة المتبادلة وبتقديم حلول إيجابية وإقامة حوار صريح وبنّاء.

فلنعمل معاً ونؤكد من جديد إنسانيتنا المشتركة لمساعدة جميع المحتاجين.